

المتحدثون الموقرون والمشاركون والأصدقاء الأعزاء،

اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى مضيفينا على قيادتهم الرائعة لأعمال هذا الاجتماع العالمي. لقد كان بالفعل أسبوعًا حافلًا بالمناقشات المهمة التي لن تثري الاجتماع العالمي القادم في عام 2025 فحسب ولكن أيضًا المؤتمر الدولي الرابع والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر الذي سيعقد في غضون عامين في عام 2023.

وبهذه المناسبة، أود أن أثنى على الجميع لمشاركتهم الفعالة. وهذه المرة هي الأولى التي نعقد فيها اجتماعًا عالميًا في شكل افتراضي تمامًا. وتُظهر مشاركتكم، على الرغم من الظروف الصعبة التي نمر بها جميعًا، التزامكم بالعمل الذي نضطلع به جميعًا، ونحن نشكركم على ذلك.

وعلى مدار الأيام الأربعة الماضية، ناقشنا مواضيع مختلفة (تناولت التنفيذ الوطني للقانون الدولي الإنساني، والمفقودين، والأسلحة ومكافحة الإرهاب).

ومع ذلك، ثمة قاسم مشترك في جميع مناقشاتنا يتمثل في الدور الحيوي الذي تضطلع به اللجان الوطنية والهيئات المماثلة المعنية بالقانون الدولي الإنساني في "إدماج القانون الدولي الإنساني وطنيًا" وتنفيذ بنود القرار رقم 1 الصادر عن المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين.

لقد رأينا أن الكثير قد أنجز بالفعل في مجال إدماج القانون الدولي الإنساني وطنيًا. ونظرًا لضيق الوقت هذا الأسبوع، لم نتمكن من أن نتناول بالتفصيل الإشادة بكل إنجاز على حدة، وهي علامة جيدة جدًا لأنها توضح مقدار ما جرى تحقيقه.

[نظرة إلى الوراثة: الإنجازات المتعلقة بالقرار رقم 1]

اللجان الوطنية المعنية بالقانون الدولي الإنساني الجديدة منها والمعاد إحيائها:

يشجع القرار رقم 1 الدول، التي لم تفعل ذلك بعد، على النظر في إنشاء لجنة وطنية أو هيئة مماثلة معنية بالقانون الدولي الإنساني. وكما أوضحت السيدة هيلين خلال الجلسة الافتتاحية، أنه كان من دواعي سرورنا أن نرحب بـ 13 هيئة جرى إنشاؤها أو أعيد إحيائها حديثًا منذ اجتماعنا العالمي الأخير في عام 2016، وهناك بالفعل عدد قليل آخر بصدد الإعداد.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، أطلعنا موزمبيق وإيطاليا وكولومبيا عن الخطوات الأخيرة التي اتخذوها لإنشاء أو إعادة تفعيل لجانها الوطنية، وما لديها من آراء حول العملية برمتها.

وبشكل هذا الإنجاز المتمثل في توسيع نطاق شبكتنا من اللجان الوطنية والهيئات المماثلة الفعالة خطوة أولى بالغة الأهمية. ولم تكن كل إنجازاتكم الأخرى في تنفيذ القانون الدولي الإنساني وكفالة احترامه لتحقيق لولا عملكم في إنشاء مثل هذه الهيئات في المقام الأول.

التصديق/الانضمام إلى معاهدات القانون الدولي الإنساني:

على سبيل المثال، من كانون الثاني/يناير 2017 حتى منتصف تشرين الثاني/نوفمبر 2021، كان هناك 209 تصديقات على معاهدات في مناطق عملنا الخمس. وهذا يتماشى مع القرار الذي يشجع أيضًا الدول التي لم تصدق بعد على معاهدات القانون الدولي الإنساني التي ليست طرفًا فيها أو لم تنضم إليها على أن تخطو هذه الخطوة.

وبالأمس، تحدث عدد قليل منكم عن خبراتهم في دعم التصديق على معاهدات الأسلحة أو الانضمام إليها. ومن بين النقاط الأخرى، سلطتم الضوء على الدور المهم الذي يمكن أن تمارسه اللجان الوطنية في تنسيق عمل الإدارات الحكومية وتقديم المشورة بشأن تنفيذ الالتزامات التي تفرضها المعاهدات. على سبيل المثال، أطلعنا كينيا على الجهود التي تبذلها من أجل التصديق على معاهدة تجارة الأسلحة، وسنواصل دعمكم في هذه المساعي.

اعتماد التدابير التشريعية والإدارية والعملية اللازمة:

ندعو الدول إلى اعتماد "التدابير التشريعية والإدارية والعملية اللازمة على الصعيد الداخلي لتنفيذ القانون الدولي الإنساني"، وفقًا للقرار. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير 2017 حتى كانون الأول/ديسمبر 2020، شهدنا ما لا يقل عن 85 قانونًا وطنيًا يُطبق أحكام القانون الدولي الإنساني وصكوك قانونية أخرى ذات صلة.

وبشأن المنفصلين عن عائلاتهم والمفقودين والموتى، جرى تسليط الضوء على أهمية استعداد الدول واتخاذ التدابير ذات الصلة في وقت السلم للحيلولة دون فقدان الأشخاص، والكشف عن مصيرهم وأماكن وجودهم حال فقدانهم، وإبلاغ عائلاتهم، وإجراء التحقيقات والملاحقات القضائية، حسب الاقتضاء، في حالات الاختفاء القسري والانتهاكات الأخرى التي تؤدي إلى اختفاء الأشخاص في أثناء النزاعات المسلحة. على سبيل المثال، أشارت فنلندا إلى خطتها المتعلقة بإمكانية إنشاء مكتب استعلامات وطني. كما كان هناك عدد من التشريعات الوطنية التي أقرت بشأن قضية المفقودين، وتمنح حقوقًا لعائلاتهم، مثل القوانين في كرواتيا ولبنان وبيرو. كما تحدثت دول أخرى عن مشاريع جارية تنفذها في هذا المضمار مثل مشروع التعامل مع الجثث والمفقودين في زيمبابوي. وبشكل عام، سلط المتحدثون الضوء على أهمية إشراك عائلات المفقودين في عملية صياغة تلك القوانين، وأهمية التعاون مع مختلف الجهات الفاعلة

لضمان إصدار القوانين المتعلقة بالمفقودين وتنفيذها بشكل فعال. ومع ذلك، يشكل اعتماد إطار قانوني أحد التدابير العديدة التي يجب اتخاذها؛ إذ سلط العرض التقديمي لبيرو الضوء على أهمية اعتماد تدابير أخرى مثل خطط وطنية للبحث عن المفقودين أو وجود قواعد بيانات ذات صلة لدعم البحث عن المفقودين.

وفيما يتعلق بموضوع الأسلحة، نعلم أنه جرى اعتماد العديد من القوانين الوطنية. على سبيل المثال، تحدثت **جنوب أفريقيا** عن تشريعاتها التي تعتمد منذ أمدٍ بعيدٍ للحد من الأسلحة، في حين أخبرتنا **سريلانكا** عن دور لجننتها الوطنية في المساعدة في صياغة قوانين متعلقة بالذخائر العنقودية والألغام الأرضية.

وفيما يتعلق بضرورة احترام القانون الدولي الإنساني والعمل الإنساني القائم على المبادئ في أثناء مكافحة الإرهاب، فقد استمعنا إلى الجهود المبذولة في **تشاد** و**إثيوبيا** و**الفلبين** و**سويسرا** و**ألمانيا** لمنح استثناءات للعمل الإنساني المحايد وغير المتحيز من نطاق تشريعات مكافحة الإرهاب، من أجل ضمان قدرة السكان المدنيين المتضررين من النزاعات المسلحة على الاستفادة من المساعدة الإنسانية والحماية.

تحليل المجالات التي تتطلب المزيد من التنفيذ الوطني:

كما يشجع القرار "الدول [على] أن تُجري، بدعم من الجمعيات الوطنية حيث يتسنى لها ذلك، تحليلًا للمجالات التي تستدعي مزيدًا من التنفيذ على الصعيد الداخلي".

ولدينا بالفعل قائمة بالدراسات التي أجريت من جميع أنحاء العالم، من أجل تحقيق هذا الهدف.

على سبيل المثال، أطلعنا **منغوليا** كتابيًا خلال الاجتماع على توقيعها للتو اتفاقًا مع اللجنة الدولية لبدء العمل على دراسة تقييمية تبحث في مواعمة القوانين الوطنية مع الالتزامات الدولية. لقد رأينا أيضًا أنه جرى إجراء عدد من دراسات التوافق للمساعدة في تشكيل استراتيجية الدولة في معالجة قضية الأشخاص المفقودين. كما سلطت **النيجر** الضوء على الدور المهم الذي يمكن أن تمارسه اللجان الوطنية في متابعة النتائج.

ترويج القانون الدولي الإنساني ونشره بين مختلف الجهات الفاعلة

تُشجع الدول على تعزيز القانون الدولي الإنساني ونشره بين مختلف الجهات الفاعلة، ونحن نعلم أن لجانكم الوطنية تمارس دورًا مهمًا في هذا الصدد.

في جلستنا الأولى، سمعنا من **نيبال** عن الدورات التدريبية التي تنظمها للبرلمانيين، ومن **الإكوادور** عن دورات تجريها في القانون الدولي الإنساني لموظفي الخدمة المدنية، ومن **الكويت** عن خطة عملها لتنفيذ الخطة الإقليمية التي اعتمدها الدول العربية بشأن تنفيذ القانون الدولي الإنساني.

وفيما يتعلق بالمفقودين، أخبرتنا **سويسرا** عن إطلاق تحالف عالمي يساعد، من بين أهداف أخرى، على زيادة الوعي بقضية المفقودين والالتزامات المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني في هذا الصدد.

وتحدثت **إيران** و**النمسا** و**فرنسا** أيضًا عن الدور الذي يمكن أن تؤديه اللجان الوطنية في التعامل مع السلطات الحكومية بشأن معاهدات الأسلحة أو عمليات نقل الأسلحة أو حتى بشأن تقنيات الحرب الجديدة.

[التطلع إلى المستقبل]

[ما المزيد الذي يمكن فعله؟]

يُتيح لنا هذا الاجتماع فرصة مناسبة لإمعان النظر، إذ إننا حاليًا في منتصف الطريق بين المؤتمر الدولي السابق لعام 2019، والمؤتمر التالي الذي سيعقد في عام 2023. لذلك لدينا سنتان أخريان لتحقيق مزيد من التقدم.

وما زال هناك طريق طويل أمامنا نحو تحقيق الانضمام العالمي إلى جميع المعاهدات ذات الصلة بالقانون الدولي الإنساني. على سبيل الأولوية، نلاحظ أن العام المقبل سيكون الذكرى السنوية الخامسة والأربعين لاعتماد البروتوكولين الإضافيين لاتفاقيات جنيف، في عام 1977، وفي هذا الصدد، ندعو الدول التي لم تنضم بعد إلى التفكير في الانضمام إلى البروتوكولين الإضافيين.

كما تلقينا أفكارًا من **المملكة المتحدة** و**بوركينافاسو** حول إمكانية تقديم مساهمة في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن وضع البروتوكولين الإضافيين. وسيصدر التقرير القادم في العام المقبل، ونذكر بالنموذج الحالي الذي قدمته المملكة المتحدة الذي ورد ذكره في الجلسة الأولى، باعتباره أساسًا جيدًا للدول المهتمة بتقديم إسهام في هذا الشأن.

ويشير القرار أيضًا إلى أنه يجوز للدول أن تعلن اعترافها باختصاص اللجنة الدولية لتقصي الحقائق¹. ومع ذلك، أبلغتنا اللجنة الدولية لتقصي الحقائق، التي تشارك بصفة مراقب في هذا الاجتماع، أنه منذ المؤتمر الدولي لعام 2019، لم تعلن أي دولة جديدة اعترافها

باختصاص اللجنة، ولم تقبل أي دولة عروض اللجنة العديدة لاستخدام مساعيها الحميدة أو خدمات تقصي الحقائق التي تقدمها. وفي حين لم تتح لها فرصة الحديث بسبب ضيق الوقت، فقد طلبت منا أن نذكر أن اللجنة الدولية لتقصي الحقائق ترغب في تشجيع الدول التي تصوغ تقارير طوعية حول التنفيذ الوطني للقانون الدولي الإنساني على تضمين إشارة إليها في تلك التقارير.

[المؤتمرات الإقليمية المقرر عقدها العام المقبل]

يدعو القرار كذلك إلى تعزيز التعاون بين اللجان الوطنية على المستويات الدولية والإقليمية وعبر الإقليمية.

وفي شباط/فبراير من هذا العام، اجتمعت اللجان الوطنية في الأمريكتين واعتمدت إعلانًا تضمّن خطة عمل. وكما ذكر خلال جلسة أمس، فقد نظمت سلوفاكيا هذا العام أيضًا اجتماعًا للجان الوطنية في أوروبا، ما ساهم في تعزيز التعاون الإقليمي. كما سلطت ماليزيا الضوء أيضًا على أهمية التعاون الإقليمي بشأن الأسلحة وغيرها من المعاهدات المتصلة بالقانون الدولي الإنساني.

ورهنًا بتطور الجائحة العالمية، هناك بالفعل خطط لاستضافة اجتماعات إقليمية أخرى للجان الوطنية العام المقبل. وكما أعلنت الكويت خلال الجلسة الافتتاحية أنها يحدوها الأمل في أن يكون بالإمكان عقد اجتماع إقليمي للجان الوطنية المعنية بالقانون الدولي الإنساني في الربيع المقبل، وثمة خطط لاستضافة اجتماع إقليمي لأوروبا الغربية في فيينا العام المقبل، وكذلك مؤتمر للجان الوطنية في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى. وسيجري تأكيد المزيد من التفاصيل حول هذه المؤتمرات، بما في ذلك مواعيد عقدها، في الوقت المناسب. ونأمل أن تكون هذه الاجتماعات مناسبة للدول لمواصلة المناقشات بشأن الإجراءات الملموسة التي يتعين اتخاذها وأن تؤدي إلى مزيد من التقدم في التنفيذ الوطني للقانون الدولي الإنساني.

[تبادل الممارسات الجيدة]

كما يدعو القرار الدول إلى تبادل الأمثلة والممارسات الجيدة للتدابير المتعلقة بالتنفيذ الوطني. وكان هذا الاجتماع مناسبة رائعة لتبادل هذه الممارسات الجيدة من جميع أنحاء العالم. وفي جلسة يوم الاثنين، ناقشنا فوائد تقديم التقارير الطوعية، وأشرنا إلى العديد من التقارير الموجودة بالفعل، بما في ذلك من بولندا والمملكة المتحدة وسويسرا وألمانيا والنيجر وبوركينا فاسو وإسبانيا وكوستاريكا وبلغاريا ورومانيا. بينما عبرت دول أخرى عن استعدادها للبدء في صياغة تقارير طوعية، من بينها إيطاليا والكويت وسورية.

وفي هذا السياق، نحتكم جميعًا على مواصلة تبادل الممارسات الجيدة، حتى بعد انتهاء هذا الاجتماع، بما في ذلك من خلال الانضمام إلى شبكتنا الإلكترونية للجان الوطنية المعنية بالقانون الدولي الإنساني. وهذه المنصة مفيدة بشكل خاص، لا سيما خلال أوقات جائحة كوفيد-19، لتبادل الأفكار والآراء المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني بشكل مباشر مع بعضنا البعض. ومن خلال هذه الشبكة، شارك أعضاء تقاريرهم الطوعية، وشاركوا في مناقشة بشأن الاختصاصات وخطط العمل، وتلقوا تحديثات من اللجنة الدولية بشأن الأدوات والمعلومات ذات الصلة.

[نظرة على المواضيع]

أخيرًا، أود أن أذكر بعض النقاط الرئيسية المستخلصة من جلسات هذا الأسبوع حول كل موضوع.

فيما يتعلق بالمفقودين، أكدنا على فائدة دراسات التوافق في تحديد التغييرات التي ينبغي إجراؤها على الأطر الوطنية لضمان الامتثال للقانون الدولي الإنساني. وأكدنا على الدور المهم للجان الوطنية المعنية بالقانون الدولي الإنساني في تشجيع الدول على تنفيذ نتائج هذه الدراسات. وخلصنا أيضًا إلى أن بإمكان هيئاتكم الضغط من أجل اعتماد قوانين وسياسات وهياكل وطنية لتحديد مصير الأشخاص المشمولين بالحماية، والحيلولة دون ذهاب الناس في عداد المفقودين، وإبلاغ العائلات بمصير ذويها في حالات النزاع المسلح. ويتمثل أحد هذه الإجراءات، على سبيل المثال، في إنشاء مكتب استعلامات وطني في كل دولة.

أما فيما يتعلق بالأسلحة، جرى التركيز بشكل كبير على الدور الذي يمكن أن تؤديه اللجان الوطنية المعنية بالقانون الدولي الإنساني في تقديم مشورة متخصصة للحكومات بشأن عمليات نقل الأسلحة أو التقنيات الجديدة المتطورة. أما فيما يتعلق بالأسلحة الموجودة، ففي حين أن هناك إجماعًا واسعًا على أن العديد من الأسلحة عشوائية الأثر أو تتسبب في معاناة لا داعي لها، فإن التحاور مع البرلمانات أو العمل لإجراء ترتيبات صياغات تشريعية بشكل ضرورة لضمان إمكانية تطبيق الالتزامات الدولية في كل بلد.

وأخيرًا، في وقت سابق اليوم، خلصنا إلى أنه من الممكن التصدي للتهديدات الإرهابية مع ضمان وصول الإغاثة الإنسانية وتوفير الحماية لمن هم في حاجة إليها. ويشكل إدراج فقرات متعلقة بمنح استثناءات إنسانية في تشريعات مكافحة الإرهاب خطوة مهمة في هذا الاتجاه.

وبينما اخترنا هذه المواضيع للمناقشة، نذكر أن ثمة مجالات أخرى يمكن أن نتبناها للجان الوطنية بما يكفل حصول هذه المجالات على الاهتمام الذي تستحقه. على سبيل المثال، نحث جميع الدول على إدراج حظر العنف الجنسي المنصوص عليه في القانون الدولي الإنساني في أطرها الوطنية، ولهذا، أصدرنا قائمة مرجعية تشريعية يمكن للجان الوطنية المعنية بالقانون الدولي الإنساني أن تستخدمها بسهولة.

كما أصدرنا أيضًا المبادئ التوجيهية بشأن حماية البيئة الطبيعية في النزاعات المسلحة، ونحن بصدد إعداد قائمة مرجعية ذات صلة. وأنتهز هذه الفرصة لأذكر أيضًا ميثاق المناخ وأود التنويه إلى أن أكثر من 160 منظمة وقعت عليه، وهذا إنجاز عظيم.

[بند ختامي]

نشيء بالعمل العظيم الذي أنجزتموه وما زلتم تضطلعون به في الحث على الامتثال للقانون الدولي الإنساني، من أجل ضمان حماية المدنيين في أوقات النزاع المسلح في نهاية المطاف.

وبهذا، أشجعكم على مواصلة العمل الرائع وأحثكم على التهاور معنا بقدر أكبر وفيما بينكم بشأن هذه القضايا.

شكرًا لكم مرة أخرى لانضمامكم إلينا هذا الأسبوع ومشاركتم في المناقشات.